مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد 03/ العـــدد(01)
نوفمبر2021/ ص(32-52)

السيبر ديمقراطية وتطوير المشاركة السياسية:

التصويت الالكتروني أنموذجا

Cyber democracy and the development of political participation: Electronic voting as a model

لامية طالة (*)

تاريخ الاستلام: 08 / 10 / 2021 تاريخ القبول: 15 / 11 / 2021 تاريخ النشر:10 / 12 / 2021

ملخص:

في ضوء التعاريف المختلفة المقدمة في الأدبيات السياسية يستخدم مصطلح "الديمقراطية الإلكترونية" في تحليل الأدوات والأنظمة الرقمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث تعرف الديمقراطية الإلكترونية على أنها ممارسة للديمقراطية تحت لواء وسائل الإعلام الرقمية في الاتصال السياسي والمشاركة السياسية، حيث تشمل المشاركة الإلكترونية جميع أشكال المشاركة السياسية، ولعل التصويت الالكتروني يعتبر أشهر أشكال ممارسة هذا النوع من الديمقراطية باعتباره بديلا استراتيجيا عن نظام التصويت التقليدي الذي يكثر التشكيك في نزاهته ودقة وصحة إجراءاته وتضاؤل شفافية إظهار نتائجه، وهذا ما دفع بالعديد من دول ن نظام التصويت الالكتروني العالم إلى تبني نظام تصويت الكتروني آمن ومحصن يتمتع بالدقة والنزاهة والشفافية والحياد.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الالكترونية؛ السيبر ديمقراطية؛ المشاركة السياسية؛ التصويت الالكتروني؛ الانترنت.

Abstract:

In the light of the different definitions provided in the political l

iterature, the term is used. "E-democracy" in the analysis of digital tools and systems to promote participatory democracy. E-democracy is defined as the exercise of democracy under the digital media in political communication and participation. E-participation includes all forms of political participation. E-voting is perhaps the most popular form of this type of democracy as a strategic alternative to the traditional voting system, whose integrity, accuracy and validity are frequently questioned and the transparency of showing its results diminished.

key words: : E-Democracy; Cyber democracy; Political Participation; Electronic Voting; Internet

(*) استاذة محاضرة "أ"، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03(الجزائر)، lamia.tll@gmail.com

مقدّمة:

لمفهوم " الديمقراطية" جاذبية خاصة، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث، وتناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة، محاولين استقصاء معانيه ومدلولاته العلمية، وبذلك فقد توفر على كم هائل من التراث الفكري الذي حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة، وإما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم وحاولوا سبر أغواره، إلا أننا نلاحظ رغم ذلك عدم وجود اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي[1].

ولاشك أن عصرنا في كل عشر سنوات تطلق عليه صفة تسمه بسمة معينة، فهو عصر الكهرباء وعصر النفط وعصر الذرة وعصر القلق وعصر الحروب العالمية وعصر غزو الفضاء وصولا إلى عصر الجينوم البشري والهندسة الوراثية والاستنساخ، وعصر العولمة وأخيرا عصر الانترنت، وكل يوم نجد اكتشافا خارقا يدعونا لأن ندعو عصرنا به، واليوم فإن عصرنا لا يمكن أن نهمل أهم صفة سياسية واجتماعية للنظام العالمي الجديد فيه، ألا وهي صفة الديمقراطية خاصة وأن هناك من الباحثين من يعدّ النظام السياسي للديمقراطية الليبرالية هو نهاية التاريخ مثل فوكوياما، وآخر يتحدث عن أن صراع حضارة الديمقراطية الغربية مع نظام الإسلام السياسي سيكون حتما صراعا تنتصر فيه الحضارة الغربية بنظامها الليبرالي الديمقراطي[2].

وفي وقت تعصف فيه رياح التغيير بالعالم، أصبح دعم الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، هو الخيار الوحيد أمام الدول لتحقيق طموحات وآمال شعوبها.

والواقع أن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو "الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية"، التي تعد نتاجًا للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية –كمفهوم سياسي واجتماعي– وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات –كآلية ووسيلة لتعزيزها.

وتعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها الديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الفكر أو الفلسفة التي تتيح للشعب آليات هامة لممارسة حقوقه السياسية، وأهمها آليات الحوار والتعبير عن الرأي، والتصويت في الانتخابات التشريعية والاستفتاءات، واستطلاع الرأي العام، والتنظيم السياسي الميداني[3].

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، وممارسة الضغط على الحكومة، والتأثير في الرأي العام، وصناع القرار السياسي.

ولعل التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية يعد أبرز تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية، على الرغم من أنه لا يزال محفوفًا بالمخاطر، كما أن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته، قلصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، مما سمح بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من خلال كل ما سبق نطرح سؤال الإشكالية التالية: **كيف ساهم التصويت الالكتروني كأحد نماذج السير ديمقراطية في تطوير المشاركة السياسية؟.**

أهمية الدراسة:

لقد بدأ العصر يوصف بأنه عصر الانترنت للأثر الكبير الذي تركته هذه الشبكة على واقع الإنسان اليوم، وقد اعتبرها البعض أعظم ثورة بعد الثورة الصناعية حيث يقول أحد الباحثين: " يشهد العالم منذ ما يزيد على ربع قرن ثورة علمية وتكنولوجية فاقت في أهميتها وتأثيراتها ونتائجها ثورة القرن الثامن عشر الصناعية في أوربا، هذه الثورة كان الإعلام الالكتروني والاتصال والمعلوماتية من أبرز مظاهرها، فقد أكدت العديد من الدراسات أن شبكة المعلومات العالمية هي أهم وأعظم ما أفرزته التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي أسهمت في إحداث تأثير بالغ الأهمية في ظرف زمني قصير جدا لا في بيئة وسائل الإعلام والاتصال فحسب بل أيضا وبشكل جذري في جميع أنماط التعامل وأساليب التفكير والحياة، فالانترنت أوجدت أنماطا لا للتواصل والعمل والتجارة فحسب، إنما نمطا جديدا للحياة يفرض تحدياته على الأنماط التقليدية التي ألفها الناس من قبل.

بالتالي تنطلق أهمية الدراسة من مسألتين مهمتين وهما:

- النظر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها الديمقراطية الإلكترونية لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية.
- اعتبار الديمقراطية الإلكترونية وتنفيذها بمثابة دعم وتعزيز للديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بإشراك المواطنين سياسيا خاصة في مرحلة الانتخابات عبر ما يعرف بالتصويت الالكتروني.

المبحث الأول: الانترنت كوسيط اتصالي فعال

إن المتتبع لثورة الاتصال والإعلام في عصر المعلومات، يدرك أن الإعلام أصبح محوريا لا بسبب التقنيات التي استخدمها فقط، وإنما بسبب طبيعة الرسالة الإعلامية عبر هذه التقنيات، حيث يقول نبيل علي تحت عنوان محورية الإعلام والاتصال: " لقد ظن البعض خطأ أن إعلام عصر المعلومات ما هو إلا مجرد طغيان الوسيط الالكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، لكنه في حقيقة الأمر أخطر من ذلك بكثير، فالأهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها، وبالتالي فقد نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور اقتصاد الكبار وشرط أساسي لتنمية الصغار، لقد ساد الإعلام ووسائله الالكترونية الحديثة ساحة الثقافة حتى جاز للبعض أن يطلق عليها ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة[4].

إن وراء ثورة الإعلام والاتصال عوامل تقنية واقتصادية وسياسية، وإن العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر، عتاده وبرمجياته، وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية، لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عدة إلى أن أفرزت شبكة الانترنت التي تشكل حاليا –كما يقول علي-لكي تصبح وسيطا إعلامي يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية، لقد انعكس اثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام، صحافة وإذاعة وتلفاز، وانعكس ذلك –وهو الأخطر-على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية وموزعها ومتلقيها، لقد انكمش العالم مكانا وزمانا وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب وكادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تسقط الحاجز بين الواقعي والوهمي، وبين الحاضر والغائب، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي، والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات.

ولاشك أن محورية الإعلام والاتصال هو الذي قاد إلى أن تأخذ شبكة الانترنت سلطة خاصة تتجاوز سلطات الاتصال والإعلام الأخرى، فإذا كان الإعلام سلطة رابعة فإن الانترنت اليوم تتجاوز قدراته مجموع قدرات وسلطات المسموع والمنظور[5].

إن مراجعة بسيطة لسلطة الإعلام التقليدي اليوم وفي ظل العولمة يعطينا صورة عن سلطة الانترنت التي أصبحت بديلا لكل الوسائل الإعلامية وجامعا ومضمنا لها، يقول أحد الكتاب عن سلطة الإعلام التقليدي أو ما يتبقى منها في ظل العولمة: "إذا كان الإعلام يشكل اليوم مادة أساسية في تطوير الحياة وتنمية المجتمعات بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة المعارف وتوسيعها ونقلها وحل المشكلات الجوهرية لسكان العالم، فإنه أصبح في عصر العولمة، وفي ظل التقدم العلمي والتقني سلطة قوية للتأثير في الرأي العام، وأداة خطيرة للدعاية والحرب النفسية بقصد الغزو والسيطرة

وغسل العقول في عالم متغير يتميز بالقطبية الواحدة وسيطرة الاحتكارات الدولية على ميادين الحياة، وخاصة المجال الاقتصادي والإعلامي"[6].

إن الاتصال الدولي لم يعد يعني نقل المعلومات والأخبار، وإنما تعداه إلى خلق فهم جديد للعملية الإعلامية التي تتحكم بها طرائق ومعارف ومناهج العلوم الحديثة، وهو ما يفسر استثمار الغرب لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق أهداف إستراتيجية يراد منها الهيمنة السياسية والفكرية، وتفتيت الدول وشعوبها ضمانا لوجودها المستمر فكريا وسياسيا ونفسيا وثقافيا في هذه الدول، والأخطر في عالم اليوم هو أن ميدان الإعلام وتكنولوجيا الاتصال يشهد ثورة كبيرة في أدواته وأساليبه ومضامينه، بحيث لم يعد هناك مفهوم واضح لما يسمى –السيادة الوطنية أو جغرافيا المكان، ولم يعد العالم –قرية صغيرة- كما عبر احد علماء الاتصال في الغرب، وإنما أصبح العالم –غرفة صغيرة- يعيش فيها مليارات البشر تحت سلطة الكلمة والصورة، ويتحكم فيها الأقوى والأغنى والأفضل عدة، وقد تسبب الوضع الدولي الراهن في خلق –الفجوة الإعلامية– ما بين الشمال والجنوب، وحرم الجنوب–العالم الثالث- الكثير من الامتيازات التي تحققها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال، وجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على الحفاظ على استقلالها السياسي وأمنها الثقافي بسبب التفوق التكنولوجي للغرب وهيمنة المؤسسات الإعلامية الدولية على سير المعلومات وتدفق الأخبار[7].

المبحث الثاني: الديمقراطية الالكترونية " السيبر ديمقراطية": المفهوم والأبعاد

لاشك أن العلاقة بين الديمقراطية والانترنت لا تقف عند حدود تسهيل عملية التصويت والانتخاب الالكتروني عبر الانترنت فحسب، وإنما يتجاوز هذه الآلية إلى جوهر الديمقراطية الجديدة التي تصنعها الثورة المعلوماتية عند التعبير عن هويتها في إطار العولمة، فقد كان لهذه الأخيرة تأثير كبير جدا ومباشر وايجابي على الانفتاح السياسي وتعزيز التحول البطيء نحو الديمقراطية في الدول الدكتاتورية، والمقصود هنا بالعولمة الإعلامية هو الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الانترنت.

إن العالم اليوم يسعى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله، نجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة "سياسية تكنولوجية" متنامية تفرض نفسها فرضا، وهي وليدة المصاهرة العميقة التي تصل إلى حد التلاحم بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الالكترونية " الرقمية":

الديمقراطية الالكترونية، ديمقراطية الانترنت، التيوقراطية، الديمقراطية الرقمية، ديمقراطية الشبكة، الديمقراطية الافتراضية كلها تعاريف تصب في نفس المعنى.

نستطيع أن نعرف الديمقراطية الرقمية- كما تقول نشوى مُحَمَّد عبد الحميد- على أنها " **توظيف للأدوات الاتصالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتوليد وتصنيف وجمع وتحليل وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمها وآلياتها المختلفة** ".

والديمقراطية الالكترونية تعرف أيضا بأنها:" **تسجيل الأصوات والاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الالكتروني والرسائل القصيرة والتلفزيون الرقمي والآلات الاليكترونية خاصة التي تعتمد على البطاقات المثقبة أو وحدات المسح البصري، مما ييسر على المواطنين أو المغتربين المشاركة في التصويت عبر الانترنت مما يعزز حقوقهم السياسية**" .

وأيضا هي: " **المشاركة السياسية من عصر الاتصالات الرقمية وكيف تأثرت بالتحولات التي يشهدها هذا العصر، خصوصا في مجال الانترنت والقنوات الفضائية وجمع البيانات والمعلومات المتصلة بالمشاركة السياسية بالوسائل الاليكترونية المختلفة والمتنوعة** "[8].

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن الديمقراطية الرقمية ليست نوعا جديدا من الديمقراطيات القديمة بل هي وسيلة جديدة لممارسة الديمقراطية وفيها تلعب التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية دورا مهما وتستحدث أشياء وأشكالا لم تكن موجودة من قبل، ومن أهمها الحوار والتشاور في نفس الوقت مع كل الأفراد، فأتاحت فرصة أكبر للتعبير والحوار والمجادلة والنقاش والتشاور والتشارك من خلال انتشار وتداول كافة المعلومات، حيث أنها متاحة الآن بسببها للجميع وأتاحت أيضا للجميع فرصة الحوار وتبادل وجهات النظر المختلفة وأجبرت الأخر على احترامها .

من جهته يرى يحي اليحياوي أن: " **الديمقراطية الرقمية تتحدد بالقياس إلى الرافعة المادية التي تؤثث الفضاء العام، الذي تعتمل فيه الممارسة الديمقراطية والممارسة السياسية بوجه عام، البنية التحتية هنا هي المقياس والمعيار الذي بالبناء عليه يتشكل ذات الفضاء، سواء أكانت ذات البنية وسيلة مكتوبة أم مرئية أم مسموعة أم مزاوجة لكل هذه المستويات في حامل واحد، كما الشأن مع التقنيات الرقمية ومع شبكة الإنترنيت على وجه التحديد**"[9].

ومن هنا تعتبر الإنترنت حاضنة واعدة بالنسبة للديمقراطية الإلكترونية بالإضافة إلى وسائل الاتصال المتنقلة، وتتميز الإنترنت عن الوسائل الإعلام التقليدية بقدرتها على المخاطبة الفردية والجماعية للأشخاص، وتضمن قوة الحساب الهائلة للحواسيب الحديثة إضافة إلى خوارزميات التشفير سرية الاقتراع للمواطنين.

كما تسمح الإنترنت للأشخاص المناقشة الأمور فيما بينهم بصورة أفقية ومفتوحة للجميع الشيء الذي لا تسمح به وسائل الإعلام التقليدية، وشكلت الانترنت في العقد الأخير وسيلة هامة في مخاطبة السياسيين للجماهير ونشر أفكارهم والاستماع إليهم خاصة في الحملات الانتخابية.

وقد عرض جمال مُحَّد غيطاس أساس هذه المسألة حيث قال جامعا بين الشق السياسي –الديمقراطية – والشق التكنولوجي –أدوات الاتصال ومنها الانترنت:" ننتهي مما سبق عرضه حول الشق السياسي متمثلا في الديمقراطية والشق التكنولوجي متمثلا في السيادة الرقمية إلى أن المشهد على ساحة الأحداث قد تبلور في طرفين كلاهما ليس أمامه سوى التلاحم والتلاقي مع الآخر:

الطرف الأول: يتمثل في وجود اتجاهات عالمية عارمة وشاملة –وعنيفة في بعض الحيان- تلح في ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الأرض كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق اقتراح حر ونزيه، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، والتقويم الحقيقي للأداء وفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء ...، ومع الزيادة الهائلة في أعداد المواطنين واتجاه المجتمعات الإنسانية نحو المزيد والمزيد من التعقيد والتركيب، باتت كل آلية من الآليات الديمقراطية في حاجة إلى أدوات جديدة لتفعيلها عمليا وعلى نطاق واسع أمام الجماهير الغفيرة من المواطنين.

الطرف الثاني: يتمثل في تكنولوجية هائلة تمخض عنها أدوات بلا حصر تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأميين استخدامها وبإمكانها أن تفتح قنوات للتواصل بين ملايين البشر بصورة غير مسبوقة.

وبعدما بلغ الإلحاح والاحتياج للديمقراطية حد الشغف وبلغ التداول الرقمي للمعلومات حد السيطرة والسطوة والقوة والانتشار كان من الطبيعي أن يتلاقى الشقان معا ، فمدت التكنولوجيا بساطا لتسير فوقه كل أدوات الممارسة الديمقراطية، وتهل مما تتيحه بيئته الديناميكية الهادرة من مزايا التواصل والتدفق السهل للمعلومات والمشاركة في الأنشطة، والتفاعلات الجارية وكان من الطبيعي أن تنجذب الديمقراطية للنهل المستمر من منجزات التكنولوجيا الرقمية الهادرة وتصطبغ بصبغة رقمية تزداد عمقا ووضوحا مع الوقت"[10].

وهكذا يصل غيطاس إلى تعريف الديمقراطية بقوله:" **إن الديمقراطية الرقمية هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعها**" .

على أنه يؤكد على حقيقة مهمة وهي أن الديمقراطية الرقمية ليست مفهوما جديدا للديمقراطية مثل الديمقراطية الليبرالية أو المسيحية أو الإسلامية وغيرها، وإنما هي وسائل ممارسة الديمقراطية وذلك بناء على أن التكنولوجيا لا تصنع نموذجا فكريا ومؤسسا جديدا يحل محل ما كان قائما من مؤسسات وكيانات وأفكار ونظريات، ولكنها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والأفكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعالياتها بشكل أكفأ، أدق، أرخص، أسرع، وأوسع نطاقا[11].

وقد أشار نبيل علي إلى علاقة المعلوماتية بالديمقراطية حيث قال: " **من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية-السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهوما وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الانترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه، لقد وفرت الانترنت ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواء في عمليات اتخاذ القرارات أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج ايجابية أو سلبية وعلى مستوى السياسة العالمية فمن المتوقع أن تناصر القوى السياسية الكبرى مؤسساتها الاقتصادية بممارسة ضغوط هائلة على منافسيها على مستولى المحافل الدولية**"[12].

ويؤكد الباحث على القول بالتساؤل: هل لنا أن نتفاءل مع من يزعمون أن الانترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل إليه هذه المهمة؟ أم هل لنا أن نقلق أشد القلق مع من يرى في ديمقراطية الانترنت هذه ضربا من الفوضى سيؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرنا، خاصة أن الانترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لإحكام هذه السيطرة حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم لتكشف –بالتالي- عن أهوائهم السياسية والفكرية مما يجعلهم أكثر عرضة لهذه الرقابة الالكترونية التي لا تغفو لها عين[13].

لكن الواقع يؤكد أن ثمة ملاحظات مهمة تسجل في أنحاء متفرقة من العالم عن دور ايجابي للتكنولوجيا في إشاعة المناخ الديمقراطي، يتمثل في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية، ومن المتوقع أن يتعاظم هذا الدور مع الوقت لينتقل من تغيير الأدوات إلى تجديد الأفكار، من خلال إفساح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تجد طريقها إلى النور، ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها، ولكن الديمقراطية الرقمية في نهاية الأمر لا تعني اختراعا لنوع جديد من الديمقراطية بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات واليات جديدة، أي لابد من وجود ديمقراطية تقليدية أصلا لكي يتم تحويلها إلى رقمية، وهي قيام المواطنين والحكومات معا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية[14].

وفي هذا الصدد يذهب غيطاس في تأصيله الفكري لمفهوم الديمقراطية الرقمية إلى التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات لم تقدم ويجب ألا تقدم نظرية جديدة في الديمقراطية الرقمية، لأنها –رغم سطوتها وإبهارها وقدرتها على التغيير-

يجب أن تظل دائما أداة خادمة مطيعة للمجال الذي تدخله، وليست سيدة متحكمة به أو غاية تمسك بمقود حركته، ويتعين أن يقاس نجاحها بمدى ليونتها وتلاؤمها مع ما يوضع على عاتقها من مهام، وأي نظرة خلاف ذلك تسبب ضررا مزدوجا للتكنولوجيا والمجال الذي تعمل به معا[15].

المطلب الثاني: عوامل ودوافع تطبيق الديمقراطية الالكترونية:

أدت ثلاث عوامل بارزة إلى تطبيق الديمقراطية الالكترونية وتمثل فيما يلي:

- توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير خلال العقد الماضي في كافة أرجاء العالم إلى الحد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الأكثر أهمية وهو التصويت في الانتخابات الوطنية وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل على 65% بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.
- كثير من القضايا أصبحت عالمية على نحو متزايد تتطلب حلول عالمية أي انه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية.
- عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة ، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور وهذه هي مهمة الديمقراطية الالكترونية[16].

المطلب الثالث: أبعاد الديمقراطية الالكترونية

ترتبط الديمقراطية عموما، فيما هو قائم وسائد وشائع، بطبيعة النظام السياسي، إذ عن طريقها يتم التمييز بين نظم سياسية ليبرالية وأخرى شمولية، بين نظم تعتمد أسلوب التمثيلية المباشرة، وأخرى لا تلجأ إلى ذات الأسلوب إلا جزئيا، أو لا تتعامل به في الجملة والتفصيل، وبقدر ما تثار إشكالية الديمقراطية بارتباط وطبيعة النظام السياسي، فإنها تثار أيضا في شق ليس بالضرورة من طينة سياسية خالصة، فقد تحدثت الحكومة السويدية عن أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي:

1. **أنظمة الاقتراع الإلكترونية**: ويجب أن يشار إلى اعتماد أنظمة موثوقة، أمينة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.
2. **النشاطات السياسية عبر الإنترنت**: تشجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية.

3. **الشفافية والثقة الإلكترونية**: عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسئولين على ما يقرأ ويرى.

4. **المشاركة الديمقراطية**: استطلاع رأي الشعب الكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.

5. **الفجوة الرقمية**: وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، نجد أنه من الضروري أن تنتبه الحكومة من خطر الوقوع في فخ "الويقراطية*" Webcracy، بينما تحاول توسيع وتنشيط العملية الديمقراطية.

ولا تقتصر أدوات العملية الديمقراطية الإلكترونية على بناء مواقع الإنترنت فمن الممكن الاستفادة إلى حد بعيد من مختلف التقنيات الموجودة حالياً لمعالجة جميع مراحل الحكم الإلكتروني ابتداءً من وضع الأجندة الحكومية ووصولاً إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها والمحاسبة على النتائج[17].

إن الإعلام والديمقراطية توءمان، فالديمقراطية تضمن للإعلام حريته، والإعلام يضمن الدفاع عن الديمقراطية التي يعتبر أداة من أدواتها: " إن الإعلام جزء من الديمقراطية تماما كما هي الديمقراطية جزء من الإعلام"، ومن هنا فإذا كان لكل منهما فضاءه المستقل، ومن الضروري أن يكون الأمر كذلك، فكلاهما بصرف النظر عن هذا الطرح أو ذاك وسيلتان لهدف فلسفي واحد، حفظ كرامة الفرد والجماعة وصونها من مفاعيل الضيم والاستبداد[18].

ولما كان من إحدى أسس الديمقراطية توافر المعلومة وسريانها دون إكراهات أو عوائق، فإن توافر البنى الأساس لتوزيعها بات أمر حيويا لتوسيع الفعل السياسي، وإشراك الجماهير في مسلسلات اتخاذ القرار العمومي، سيما بظل تراجع مد الديمقراطية التمثيلية التي لطالما أسست للخيط الناظم لذلك.

إن الشفافية والتعاون والتفاعلية هي المظاهر الكبرى التي يتبناها أسلوب الديمقراطية الرقمية، والتحولات التي تنشدها بغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة في احتكار الفاعلين العموميين لمنظومة المعلومة، بالتالي فتوافر المعلومة إنما بات قيمة ديمقراطية في حد ذاتها، من شأنها زعزعة مفهوم السلطة التمثيلية التقليدية دونما حاجة إلى فعل مؤسساتي منظم، والمنتخبون لم يعودوا مطالبين بتملك هذه الأدوات، ولكن أيضا ضبط استعمالاتها واستخداماتها[19].

وفي هذا الصدد يقف أمام سعي دول العالم الثالث تبني الديمقراطية كآلية للحكم فريقان: **الأول:** يرى أن العالم سائر باتجاه إقرار الديمقراطية نظاما للحكم في نهاية الأمر، وان طال عمر التجربة وكثرت الصعاب، **والآخر**: يشكك

بجدواها، حيث يرى أن الشمولية والمركزية ووضع السلطات الثلاث بيد قائد تاريخي فذ متفرد هو الحل الأمثل لخلاص الشعوب التواقة لأن تحكم كقطيع مجبول للانقياد إلى القوي.

من الطبيعي أن يقض التقدم العلمي مضاجع القادة الشموليين خاصة فيما يتعلق بسهولة تداول المعلومات ووسائل الاتصال، لان تبادل الآراء والأفكار والاطلاع على تجارب الشعوب الديمقراطية سيوضح هول مآسي الحكم الشمولي المستبد، وإحدى شروط استمرار هذه الأنظمة هو غلق المجتمعات على أنفسها، وضربها بستار حديدي.

ويختار هؤلاء القادة في كيفية التعامل مع التكنولوجيا التي تخترق أجواء بلدانهم عنوة، وستفرض ثورة المعلومات والاتصالات نفسها كعنصر من عناصر المسرح السياسي العالمي اليومي وبلا استثناءات حتى من الدول التي يريد لها حكامها أن تعيش خارج الزمن[20]، ذلك الديمقراطية الرقمية أفقدت مركزية السلطة وخلقت واقعين أحداهما حقيقي والأخر افتراضي، فأصبحت السلطة غير مرتكزة فقط في يد الحكام وانتقلت لأيادي أخرى بالإضافة إلى فقدانها الرقابة فلا توجد رقابة على ذلك، بل أصبحت حتى القدرة على توافر المعلومات عن الشخص الذي يجادل ويحاور شبة منعدمة فلا نستطيع التعرف على هويته إلا في حدود المعلومات التي يضعها بنفسه ويتحكم فيها[21].

من هنا فإن المدافعين عن الأنماط التقليدية لتنقل المعلومات والمرتكزة على العمودية والتراتبية والمراقبة، إنما أضحوا في محك نمط جديد في الفعل السياسي يتجاوز على مبدأي الأغلبية والتوافق، ويتيح لفاعلين جدد"على الهامش" التأثير المباشر في ذات الفعل، بالآن ذاته فإن بروز وانتشار الشبكات الرقمية خلص المعلومة من احتكار وسائل الإعلام التقليدية، ومن هيمنة المجموعات الإعلامية التي كانت تسيطر على السوق عتادا ومضامينا أجهزة ومحتويات.

إلى جانب الشفافية فإن ذات الشبكات قد أغنت الفضاء العام، وأسهمت بالانتقال من المجتمع من مجتمع للتواصل، من خلال وسائل إعلام ذات توجه عمودي إلى مجتمع للتواصل تفاعلي، أفقي، تشاركي، مكسرة بذلك ثنائية الإخبار والتواصل، وأيضا ثنائية الإعلام والشبكات، لدرجة تحول معها متلقي المعلومة ومستهلكها إلى منتج للمضامين بفضل التقنيات والتطبيقات التي حملتها التقنيات الرقمية وأجيال الإنترنيت المختلفة سيما جيل الويب الثاني[22].

المبحث الثاني: المشاركة السياسية: مدخل نظري

هي تلك الأنشطة السياسية التي يساهم بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، فالمشاركة السياسية للموطنين تشكل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية)، ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة: تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب أو الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات...، أما النشاطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة بالمشاكل العامة والعضوية في

هيئات التطور وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية، إن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية[23].

وقد عرف علم السياسة المشاركة السياسية على أنها " مرتبطة بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين ، في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات ،على ألا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام ،إذ يجب أن تضل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير"[24].

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام، وقد حدد الباحثون في هذا المجال أربعة مستويات للمشاركة السياسية، تتمثل فيما يلي:

- **المستوى الأعلى: ممارسو النشاط السياسي**: ويشتمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من أصل ستة: عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية، توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، لذوي المناصب السياسية وللصحافة، الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
- **المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي**: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.
- **المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي**: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة محددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.
- **المستوى الرابع: المتطرفون سياسي**: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى أساليب العنف، والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف[25].

مما سبق نستنتج أن مستويات المشاركة متدرجة من الأعلى إلى الأسفل بشكل هرمي، ومن هذا المنطلق كانت أشكالها متنوعة ومختلفة ويمكن تقسيمها كما يلي:

1. **المشاركة المؤسساتية أو الرسمية**: ويقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليه، ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات مع الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، و هؤلاء المشاركون الرسميون هم:

- أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية ويأتون على قمة التدرج ،حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.

- البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء.

2. **المشاركة المنظمة "غير الرسمية"**: وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن السياسي و النظام السياسي، أي أنها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها و تحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، ومن هذه الأجهزة المنظمة "الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط"، وقد تم تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية وذلك لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة، ويعتبر هذا الشكل من المشاركة السياسية الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية والتي ترتكز بنيتها السياسية على مؤسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني.

3. **المشاركة المستقلة**: وهي مشاركة المواطن بصفة فردية بحيث يتمتع هنا بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك، وتكون هذه المشاركة في المناسبات وتضم غالبا غير الناشطين سياسيا من الجمهور، وغير المؤطرين سياسيا، وتتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات[26].

كما أن للمشاركة السياسية أربع مراحل تتمثل في:

- **الاهتمام السياسي**: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يصل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو مع زملائهم في العمل، ويزداد هذا الاهتمام في وقت الأزمات أو أثناء الحملات الانتخابية.

- **المعرفة السياسية**: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمعات على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي، أعضاء مجلس الشعب والشورى، والشخصيات القومية كالوزراء.
- **التصويت السياسي**: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.
- **المطالب السياسية**: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية[27].

وفي الأخير يمكن القول بأن المشاركة السياسية توجد في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وإن كانت تبدو أكثر وضوحا في الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبهم، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك، إلا أنه وفي المقابل هنالك وجهة نظر مختلفة مفادها أن هذه المشاركة تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءات القرارات، وبالتالي من شرعية الذين يصنعونها، ذلك أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفا تعكس الرضا أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، ولا تتوفر الأبنية والرسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

المبحث الثالث: التصويت الالكتروني: مساءلة المفهوم

إن الانتشار الهائل للإنترنت والشبكة العالمية الذي شهدته أواخر التسعينيات قد دفع الكثيرين سواء من داخل أو خارج ميدان إدارة الانتخابات إلى النظر في إمكانية استخدام هذا المورد العام الذي ظهر حديثاً لتحسين كفاءة الانتخابات الديمقراطية وفعاليتها وشرعيتها، وعلى إثر هذا النقاش فقد أُجريت عدة دراسات وتجارب في اختصاصات مستقلة وبنتائج متباينة حول التصويت الالكتروني.

مفهوم التصويت الالكتروني: التصويت الإلكتروني هو التعبير الذي يشمل عدّة أنواع مختلفة من الاقتراع، حيث يشمل كل الوسائل الإلكترونية للتصويت والوسائل الإلكترونية لحساب الأصوات، وهو يعتبر جزءا مهما من العملية الديمقراطية.

تشير هذه المصطلحات إلى عملية التصويت التي يستخدم فيها الوسائل الإلكترونية لصب الأصوات ونتائج الفرز. التصويت الإلكتروني وتشمل أساليب المسح الضوئي : نظم التصويت مثلاً : نظم التصويت المتخصص Drew أو التسجيل المباشر لنظم التصويت الإلكتروني، نظم التعريف ببطاقات هويات وطنية رقمية.

مزايا التصويت الإلكتروني؟

إن الميزة الواضحة للتصويت عبر الإنترنت هي ما يوفره هذا النظام من راحة للناخبين، فبغضّ النظر عن مدى الإتقان في تصميم وتوزيع مراكز الاقتراع، ليس هناك مكان أكثر ملائمة للتصويت من بيت المرء، وعندما تكون المشاركة الانتخابية سهلة إلى درجة أنها لا تتطلب سوى تسجيل الدخول إلى موقع إلكتروني، وتحديد عدد قليل من خانات الاختيار في استمارة إلكترونية، والنقر على زر" التصويت"، فمن المرجح أن يكون هناك تحسن ملحوظ في مستوى الإقبال على التصويت، ومن ثم الشرعية العامة للنتائج.

وقد يتيح هذا النظام أيضاً تحقيق توفير كبير في تكاليف نشر مراكز الاقتراع الفعلية وتشغيلها، وذلك إذا ما كان "معدل تبنّي" نظام التصويت الإلكتروني كافياً، ويعتبر فرز وتصنيف بطاقات الاقتراع الإلكترونية أسرع وأسهل بكثير من فرز البطاقات الورقية التقليدية أو حتى الممسوحة ضوئياً أو المثقوبة[28] .

أشكال التصويت الإلكتروني:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال مختلفة من التصويت الإلكتروني:

1. **التصويت الإلكتروني في مواقع الاقتراع:** يدلي فيه الناخبون بأصواتهم عبر الإنترنت من أجهزة عميلة تقع فعلياً في أماكن الاقتراع الرسمية، وتخضع فيه أجهزة وبرمجيات العميل لرقابة مسئولي الانتخابات، وقد يتم فيه التحقق من هويات الناخبين بالوسائل التقليدية.
2. **التصويت الإلكتروني في أكشاك:** يدلي فيه الناخبون بأصواتهم عن طريق أجهزة عميلة، وتخضع فيه الأجهزة والبرمجيات لرقابة مسئولي الانتخابات، لكنها تكون موزعة في الأماكن العامة، ولا تخضع فيه البيئة المادية وعملية التحقق من هويات الناخبين لرقابة المسئولين المباشرة.
3. **التصويت الإلكتروني عن بعد:** لا تخضع فيه الأجهزة العميلة ولا البيئة المادية لرقابة مسئولي الانتخابات، وفي حين أن الطريقتين الأوليتين هما بلا شك أكثر أمناً، إلا أن مزاياهما لا تزيد كثيراً عن مزايا طرق التصويت التقليدية، ولا تتحقق "جاذبية "التصويت عبر الإنترنت بالكامل إلا في الأنظمة التي يستطيع فيها المستخدمون توثيق أنفسهم والإدلاء بأصواتهم في الوقت الذي يرونه مناسباً عن طريق محطات الإنترنت في

المنزل أو مكان العمل أو الأماكن العامة، ولكن من سوء الحظ أن هذه هي الطريقة التي تشكل أفدح وأخطر المخاطر الأمنية[29].

التداعيات الأمنية للتصويت الإلكتروني عن بعد:

لا بد من الموازنة بين الفوائد المحتملة للتصويت الإلكتروني والمخاطر التي يتعرض لها هذا النظام، وكما تم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة، فإن الانتخابات، أياً كانت وسيلة إجرائها، ينبغي أن تلتزم بنفس المبادئ الأساسية المتعلقة بالسرية والكتمان والنزاهة والدقة والشفافية .

ويتعين على كل نظام من أنظمة الاقتراع، سواء كان يستخدم الورقة والقلم أو البطاقات المثقوبة أو شاشة اللمس "التسجيل الإلكتروني المباشر" أو أية وسيلة أخرى، أن يضمن تحديد هوية الناخبين بدقة وفرز أصواتهم بدقة، وفي معظم الحالات يجب أن يتم ذلك دون ترك أي مجال للربط بين صوت معين وناخب معين، ومن الضروري أيضاً أن تكون لدى المواطنين ثقة في النتائج؛ بتعبير آخر، فإنه ليس من الضروري فقط أن يكون النظام الذي يقع عليه الاختيار متوافقاً مع هذه المتطلبات الأساسية، وإنما أن يفعل ذلك بطريقة واضحة ومفهومة جيداً لجميع المشاركين[30].

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت في الأعمال المصرفية وغيرها من المعاملات الحساسة، إلا أنه يجب التأكيد على أن ضمان أمن التصويت عبر الإنترنت يعتبر مشكلة أكثر صعوبة بكثير، وذلك لسببين مهمين:

أولا: خلافاً للمعاملات المالية، ففي معظم الدوائر الانتخابية لا يمكن إقامة أي ربط بين الناخب وصوته؛ فقدرات حفظ السجلات والمراجعة والتدقيق التي تعتبر معيارية في العالم المالي لا تنطبق على أنظمة الاقتراع عبر الإنترنت.

ثانيا: فإن اكتشاف المخالفات أو الأخطاء في نقل الأصوات أو تسجيلها لا يمكن أن يسفر عملياً عن تصحيح هذه النتائج بعد وقوعها، في أفضل الأحوال، فإن مثل هذا الاكتشاف يمكن أن يؤدي فقط إلى إبطال كل الأصوات التي تأثرت بهذا الأمر؛ وفي أسوأ الأحوال، إلى إبطال الانتخابات نفسها[31].

وغني عن القول أن نتيجة كهذه يمكن أن تكون لها آثار كارثية من حيث ثقة الجمهور في شرعية العملية الانتخابية برمتها.

ووفقاً لخبير التشفير والأمن الحاسوبي الأمريكي بروس شناير- مشيراً بالتحديد إلى السياق الأمريكي- فإن: " بناء نظام آمن للتصويت الإلكتروني يعد مشكلة بالغة الصعوبة، أصعب من سائر مشاكل الأمن الحاسوبي الأخرى التي حاولنا حلها وفشلنا، فالمخاطر التي تهدد الديمقراطية أكبر من أن نحاول ذلك".

المبحث الرابع: تحديات الديمقراطية الرقمية

وهكذا فإن مفهوم الديمقراطية الرقمية مرتبط بإتاحة الفرصة لكافة القوي السياسية للتعبير عن أرائها في القضايا المثارة في الأوساط الإعلامية، وتفعيل المشاركة الجماهيرية والتواصل مع الرأي العام بكافة الوسائل كي تعكس عملية الاتصال الاتجاهات الراسية والأفقية في التفاعل بين النخبة والجماهير بشكل متوازن، وأن يتاح للأفراد والمؤسسات حق الرد والتصحيح في المعالجة الإعلامية المقدمة كما يتاح لكافة الأفراد حق الانتفاع مما يقدمه الإعلام من رسائل متنوعة تعالج قضايا المجتمع المختلفة، وأن تطور وسائل الإعلام رسائلها الاتصالية شكلا ومضمونا بما يتفق واحتياجات الجمهور، إلا أن تطبيق مبادئ ديمقراطية الإعلام يصطدم بتحديات كثيرة في دول العالم عموما والدول النامية على وجه الخصوص، حيث لا تؤمن بعض النظم السياسية في الدول النامية بحقوق الاتصال وحرية التعبير والتعددية في مجال الإعلام والمشاركة الجماهيرية الفاعلة في رسائل الاتصال والاتجاهات المتعددة لعملية الاتصال كما يندر الاعتراف بحق الرد والتصحيح للأفراد والمؤسسات وغلبة الاتجاه الأحادي علي المعالجة الإعلامية للأحداث والتطورات الجارية.

وأمام هذه التحديات تثور العديد من القضايا الجدلية المرتبطة بتطبيق مفهوم ديمقراطية الإعلام علي أرض الواقع، ويأتي في مقدمتها دور الإعلام في دعم القضايا السياسية علي اختلاف توجهاتها ، سيما في دول العالم النامي.

وبمقدار القدرة على توليد وإنشاء المعلومات على نطاق واسع تتولد أساليب جديدة ودقيقة للسيطرة عليها وهذا يعني أن الديمقراطية الالكترونية مجرد وهم فالحرية التي تخضع للمراقبة هي في الحقيقة ليست حرية، فالكمية الهائلة من المعلومات غير القابلة للتحديد لا يمكن أن يستوعبها لضخامتها، وبالتالي يجري غربلتها بناءاً على خبرة مهندسين مختصين بحيث يتم بث مجموعة من المعلومات ذات أهمية حيوية ضمن كم هائل من المعلومات السطحية يصعب انتقاء ما هو مفيد منها ويجعل المتتبعين للمعرفة في حالة ضياع[32].

ومن أهم الحواجز والعوائق المحددة التي تؤخر الحكومات في توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات:

- مشاكل تحقيق وصول الجميع أو جعل المعلومات متاحة على نطاق واسع للمواطنين.
- مشاكل تسخير الوسائط وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد كامل.
- مشاكل الحفاظ على الأمن والخصوصية والسرية.
- مشاكل جمع المعلومات وتقاسمها عبر كافة الخدمات ذات الصلة.
- مشاكل الصيانة الكافية للمعلومات.
- مشاكل الوصول العادل إلى المعلومات.
- مشاكل تبادل وتقاسم المعلومات بين وداخل الإدارات الحكومية[33].

خاتمة:

وفي الأخير، ومن أهم الاستنتاجات في هذا المجال أنه من الممكن أن تلعب التكنولوجيا الرقمية دورا استراتيجيا في تجديد الفكر الديمقراطي نفسه وليس فقط في تجديد أدوات الممارسة الديمقراطية، وهناك بالفعل العديد من الدلائل المبكرة على صحة هذه التوقعات من بينها الآراء التي تقول أن التكنولوجيا الرقمية أفرزت العديد من القيم الجديدة، كالتوجه للمواطنين بشكل رأسي وقطاعي مصغر بديلا عن التوجه الجماهيري العام، والتوجه نحو اللامركزية بدلا من المركزية، والتوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، والتوجه إلى إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسائط في العملية الديمقراطية، والتوجه نحو إلغاء الخطاب الجمعي والتركيز على الخطاب المفتت الذي يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدة.

وبالتالي الخروج من اختزالية النمط التمثيلي، الذي لم يكن المواطن بموجبه إلا مجرد مصوت أو مراقب للسياسة عن بعد، هذا النمط بات في طريقه للتجاوز ليس فقط بفعل التحولات التي طالت الفضاء العام، ولكن أيضا لأن جدلية التكنولوجيا والمجتمع والإبداع هي التي باتت تؤثث ذات الفضاء، وتحول الفعل السياسي من طبيعته العمودية، الأبوية والجافة إلى فعل سياسي قيمه الجديدة تتمثل أساسا في: التفاعلية، التشاركية، والأفقية في التواصل.

وخلاصة الأمر فإن الديمقراطية الرقمية، بمعنى توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، لا تعني في نهاية الأمر اختراعًا لنوع جديد من الديمقراطية، بل تعني ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً، كي يتم تحويلها إلى رقمية، أي قيام المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية.

الهوامش:

[1] مولود زايد الطيب، ***الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة***، 2006، ص 02.

[2] باسل عبد المحسن القاضي، ***الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت***، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص 25.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، ***تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير***، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ص02.

[4] نبيل علي، ***الثقافة العربية وعصر المعلومات***، الطبعة الأولى، كتاب المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص344.

[5] نسيم الخوري، ***الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية***، مركز دراسات الوحدة، 2005، ص383

[6] جون ألترمان، ***إعلام جديد، سياسة جديدة: من القنوات الفضائية إلى الإنترنت في العالم العربي***، ترجمة: عبد الله الكندي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 13.

[7] ياس خضير البياتي، ***الاتصال الدولي والعربي***، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص11-12.

[8] نشوى محمد عبد الحميد، ***الديمقراطية الرقمية وعلاقاتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير***، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3436 ، شوهد بتاريخ 2021/08/23، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268570

[9] يحيى اليحياوي، ***في إشكالية الديمقراطية الرقمية***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/23، http://www.elyahyaoui.org/art_ar.htm.

[10] جمال محمد غيطاس، ***الديمقراطية الرقمية***، الطبعة الأولى، نهضة مصر، 2006. ص44-45.

[11] جمال محمد غيطاس، **مرجع سابق الذكر**، ص 45.

[12] نبيل علي، **مرجع سابق الذكر**، ص87

[13] **المرجع نفسه**، ص88.

[14] عدنان شيرخان، ***الديمقراطية الرقمية .. دور ايجابي للتكنولوجيا في إشاعة الثقافة الديمقراطية***، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2426 ، شوهد بتاريخ 2021/08/23، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149226

[15] جمال محمد غيطاس، **مرجع سابق الذكر**، ص 45.

[16] نوال مغزيلي، ***دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية***، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، يونيو 2017، برلين.

[*] الوبقراطية هو تعبير مجازي عن حكم أصحاب الواب أو الإنترنت.

[17] ماجد تربان، ***الديمقراطية الالكترونية***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/23، https://majed1975.wordpress.com

[18] يحي اليحياوي، ***التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية***، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 2004، ص 104.

[19] يحيى اليحياوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 106.

[20] عدنان شيرخان، **مرجع سابق الذكر**.

[21] نشوى محمد عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**.

[22] يحيى اليحياوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 108.

[23] ثروت مكي: ***الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية***، عالم الكتب، مصر، 2005، ص 65-66.

[24] محمد سعد أبو عامود، ***الإعلام والسياسة في عالم جديد***، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 95.

[25] محمد محمد جاب الله عارة، ***العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون***، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 260-261.

[26] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد عبد الله عارة، ***السياسة بين النمذجة والمحاكاة***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص811.

[27] محمد محمد جاب الله عارة، **مرجع سابق الذكر**، ص 261.

[28] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري، ***ميكانيزم التصويت الالكتروني***، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2، السنة السابعة، 2003، ص 232.

[29] حميد قاسم الموسوي، ***التصويت الإلكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/26، http://www.alnoor.se/article.asp?id=235470

[30] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري، **مرجع سابق الذكر**.

[31] آفي روبن: ***الاعتبارات الأمنية للتصويت الإلكتروني عن بعد عبر الإنترنت***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/26، http://avirubin.com/e-voting.security.html

[32] ماجد تربان، **مرجع سابق الذكر**.

[33] جمال محمد غيطاس، **مرجع سابق الذكر**، ص 65-66.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أبو عامود سعد مُحَمَّد، ***الإعلام والسياسة في عالم جديد***، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
2. الأسرج عبد المطلب حسين، ***تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير***، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة.
3. ألترمان جون، ***إعلام جديد، سياسة جديدة: من القنوات الفضائية إلى الإنترنت في العالم العربي***، ترجمة: عبد الله الكندي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
4. البياتي خضير ياس، ***الاتصال الدولي والعربي***، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. الخوري نسيم ، ***الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية***، مركز دراسات الوحدة، 2005.
6. الطيب زايد مولود، ***الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة***، 2006.
7. علي نبيل، ***الثقافة العربية وعصر المعلومات***، الطبعة الأولى، كتاب المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
8. عمارة جاب الله مُحَمَّد مُحَمَّد، ***العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون***، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
9. عيسى إبراهيم عبد العزيز، عمارة جاب الله مُحَمَّد مُحَمَّد، ***السياسة بين النمذجة والمحاكاة***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
10. غيطاس مُحَمَّد جمال، ***الديمقراطية الرقمية***، الطبعة الأولى، نهضة مصر، 2006.
11. القاضي عبد المحسن باسل، ***الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت***، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2016.
12. مكي ثروت: ***الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية***، عالم الكتب، مصر، 2005.
13. اليحياوي يحي، ***التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية***، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 2004.

ثانيا: المجلات العلمية

1. عباس خضاير وهاج، نوري زكي سهى، ميكانيزم التصويت الالكتروني، ***مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية***، العدد 2، السنة السابعة، 2003.
2. مغزيلي نوال، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، برلين، يونيو 2017.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. تربان ماجد، ***الديمقراطية الالكترونية***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/23، https://majed1975.wordpress.com
2. روبن آفي: ***الاعتبارات الأمنية للتصويت الإلكتروني عن بعد عبر الإنترنت***، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/26، http://avirubin.com/e-voting.security.html

3. شيرخان عدنان، الديمقراطية الرقمية .. دور ايجابي للتكنولوجيا في إشاعة الثقافة الديمقراطية، *مجلة الحوار المتمدن*، العــــدد: 2426 ، شــوهد بتــاريخ 2021/08/23، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149226

4. عبد الحميد محمد نشوى، الديمقراطية الرقمية وعلاقاتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، *مجلة الحــوار المتمــدن*، العــــدد: 3436 ، شــوهد بتــاريخ 2021/08/23، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268570

5. الموسوي قاسم حميد، *التصويت الإلكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق*، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/26، http://www.alnoor.se/article.asp?id=235470

6. اليحياوي يحيى، *في إشكالية الديمقراطية الرقمية*، مقال منشور على شبكة الانترنت، شوهد بتاريخ 2021/08/23، http://www.elyahyaoui.org/art_ar.htm.